الأمم المتحدة

S/2020/140



Distr.: General
21 February 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار 2470 (2019)

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2470 (2019)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدّم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتناول التقرير أهم التّطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة فيه منذ تقريري السابق المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/903) والإحاطة التي قدَّمتها ممثلتي الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى مجلس الأمن في 28 آب/أغسطس 2019.

ثانيا – موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف – الحالة السياسية

2 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية.

3 – وشهد الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر تصعيدا كبيرا في أعمال العنف، لا سيما في محافظتي ذي قار والنجف، حيث أسهمت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في ارتفاع عدد القتلى والإصابات. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أضرم المتظاهرون النار في قنصلية جمهورية إيران الإسلامية في النجف. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى ممثل آية الله العظمى علي السيستاني خطبة شدّد فيها على ''حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح''، وأشار إلى ''عجز واضح في تعامل الجهات المعنية'' مع الاحتجاجات، ودعا مجلس النواب إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ''تفادي انزلاق [البلد] إلى دوامة العنف والفوضى والخراب''.



260220 260220 20-01707 (A)



4 - وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أنه سيقدم رسالة رسمية إلى مجلس الوزراء لطلب موافقة مجلس النواب على استقالته. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قبل مجلس النواب استقالة رئيس الوزراء التي قدّمها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بأثر فوري[1]. وكخطوة تالية، أعلن رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي أنه سيبعث رسالة إلى الرئيس برهم صالح يدعوه فيها إلى تعيين رئيس للوزراء وفقا للدستور. وفي الوقت نفسه، ظلّت الحكومة حكومة تصريف أعمال.

5 - وعقب استقالة رئيس الوزراء، تشاورت الكتل السياسية بهدف تحديد مرشح بتوافق الآراء في غضون المهلة الدستورية المحددة بـ 15 يوما، وفقا للمادة 76 من الدستور. وبدأت مهلة الـ 15 يوما في 4 كانون الأول/ديسمبر عندما تلقّى الرئيس، الذي يجب أن يُرسل الترشيح من خلاله، الإخطار الرسمي. وفي محاولة لضمان توافق سياسي في الآراء بشأن مرشح، اجتمع الرئيس مع رؤساء معظم الكتل السياسية ومع أكاديميين وقادة النقابات يومي 9 و 11 كانون الأول/ديسمبر، على التوالي.

6 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، قدّم برلمانيون من جميع الكتل السياسية إلى الرئيس قائمة بالشروط المسبقة للمرشح الذي يتعيّن تسميته، وتضمّنت شروطا منها أن يكون المرشح مستقلا سياسيا، وأن يحمل الجنسية العراقية فقط، وألا يكون قد شغل أي منصب تنفيذي أو تشريعي منذ عام 2003، وأن يقبل به المتظاهرون. ووقّع على هذه الشروط 174 من أصل 329 برلمانيا.

7 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أصدر المتظاهرون في بغداد بيانا أعلنوا فيه معايير اختيار رئيس للوزراء، وكان شبيها بالقائمة التي وضعها النواب، ولكنهم طالبوا أيضا بأن يكون المرشح دون الخامسة والخمسين من العمر، وأن يتعهد بعدم الترشح للانتخابات التالية، وأن يلتزم بتنفيذ الإصلاحات الجوهرية.

8 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، انتهت المهلة الدستورية لترشيح مرشح بتوافق الآراء دون تقديم اسم إلى مجلس النواب على الرغم من المفاوضات المكثفة. وفي اليوم نفسه، التمس الرئيس فتوى قانونية من المحكمة الاتحادية العليا لتحديد أكبر كتلة برلمانية، التي لها الحق في ترشيح رئيس للوزراء بموجب المادة 76 من الدستور. وذكرت المحكمة في فتواها الصادرة في 22 كانون الأول/ديسمبر أن مصطلح ”أكبر كتلة برلمانية“ يشير إلى أكبر كتلة في البرلمان بعد انتخابات عام 2018، مشيرة إلى أنه ليس من المهم ما إذا كانت قد ترشحت كقائمة واحدة خلال الانتخابات أو كانت قد تشكلت من أحزاب متعددة بعد الانتخابات.

9 - وبعد صدور قرار المحكمة الاتحادية العليا، بعثت كتلة البناء برسالة إلى الرئيس أشارت فيها إلى أنها أكبر كتلة برلمانية وفقا لمعيار المحكمة، وسمّت وزير التعليم العالي قصي السهيل رئيسا للوزراء. ورفضت الكتل السياسية الأخرى هذا الترشيح، وبالتالي سحب السيد السهيل ترشيحه. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، تلقّى الرئيس رسالة رسمية من رئيس مجلس النواب، حدد فيها كتلة البناء على أنها أكبر كتلة برلمانية، وسمّى محافظ البصرة، أسعد العيداني، مرشحا بديلا للكتلة. ومرة أخرى، رفضت الكتل السياسية الأخرى هذا الترشيح. وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب مؤرخة 26 كانون الأول/ديسمبر، رفض الرئيس ترشيح السيد العيداني مشيرا إلى أن السبب هو مسؤولية رئيس الجمهورية تجاه شعبه و ”مسؤوليته الوطنية تجاه استقرار البلد وسلامته“. وأشار إلى أنه من بين الأسباب الإضافية لرفض ترشيح السيد العيداني، هو عدم استيفائه للشروط المسبقة التي وضعتها الكتل السياسية في القائمة التي

(1) عند إعداد هذا التقرير، كان رئيس الوزراء لا يزال في منصبه يتولّى تصريف الأعمال.

قدّمها البرلمانيون في 9 كانون الأول/ديسمبر. وأعرب الرئيس عن استعداده للاستقالة إذا لم يقبل مجلس النواب ما قام به على أنه دستوري.

10 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، قال آية الله العظمى علي السيستاني، في الخطبة الأسبوعية التي ألقاها ممثله، إن هناك حاجة إلى إجراء انتخابات مبكرة وحكومة جديدة لإخراج البلاد من حالة الاضطرابات المدنية. ودعا الكتل السياسية إلى الإسراع في إقرار قانون انتخابي ”منصف“ منسجم مع تطلعات الناخبين ويقربهم من ممثليهم.

11 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، منح الرئيس الكتل السياسية مهلة أربعة أيام للاتفاق على مرشح لرئاسة الوزراء، مشيرا إلى أنه سيمارس صلاحياته الدستورية لتعيين المرشح الأكثر قبولا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول 1 شباط/فبراير. وقبل ساعات من انتهاء المهلة المحددة، سمّى الرئيس محمد توفيق علاوي رئيسا للوزراء وطلب منه تشكيل حكومة جديدة في غضون فترة الثلاثين يوما المنصوص عليها في الدستور. وبعد ترشيحه، ألقى السيد علاوي خطابا متلفزا أمام الشعب العراقي حدّد فيه أولويات رئاسته لمجلس الوزراء، بما في ذلك حماية الحق في التظاهر السلمي؛ والمحاسبة على أعمال العنف التي ارتُكبت ضد المتظاهرين، وتشكيل حكومة شاملة لا طائفية؛ وإجراء إصلاحات اجتماعية - اقتصادية والاستعداد لإجراء انتخابات مبكرة.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان للتطورات الأمنية تداعيات سياسية كبيرة (انظر الفقرات من 23 إلى 35). ففي أعقاب الضربات الجوية التي شُنّت على مواقع قريبة من الحدود بين العراق والجمهورية العربية السورية في 29 كانون الأول/ديسمبر وبالقرب من مطار بغداد الدولي في 3 كانون الثاني/يناير، دعا رئيس الوزراء إلى عقد جلسة برلمانية استثنائية لتحديد الموقف العراقي من الضربات الجوية.

13 - وفي 5 كانون الثاني/يناير، ألقى رئيس الوزراء، الذي حضر جلسة استثنائية لمجلس النواب، كلمة حدد فيها خيارين ليستعرضهما مجلس النواب، هما إنهاء وجود القوات الأجنبية في العراق أو مراجعة شروط وجودها. وبناء على توصية رئيس الوزراء، اتخذ البرلمانيون بالتالي قرارا يدعو الحكومة إلى إنهاء الدعم المقدّم من التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والعمل على إنهاء وجود جميع القوات الأجنبية في العراق. ودعوا أيضا إلى حصر مراقبة جميع الأسلحة في أجهزة الدولة وتقديم شكاوى رسمية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الضربات الجوية التي شنّتها الولايات المتحدة الأمريكية.

14 - وفي غضون ذلك، واصلت لجنة التعديلات الدستورية عملها. وأنجزت لجنة استعراض منفصلة تابعة للرئاسة اجتماعاتها في 21 كانون الأول/ديسمبر. وإضافة إلى ذلك، اجتمعت أيضا لجنة استعراض وزارية، شُكّلت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر. واتفقت اللجنتان الرئاسية والوزارية على البدء في إعداد تقرير مشترك عن النتائج التي قد تتوصلان إليها لتقديمه إلى رئاسة مجلس النواب.

15 - وطوال عملية المراجعة الدستورية، أعرب ممثلو حكومة إقليم كردستان عن قلقهم من إمكانية تنفيذ تغييرات دستورية أساسية يمكن أن تضرّ بإقليم كردستان، ولا سيما فيما يتعلّق بالمناقشات حول الوضع الاتحادي لجمهورية العراق ونظام الحكم (النظام البرلماني أو الرئاسي).

16 - واستمرت الاحتجاجات العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووقعت اشتباكات عنيفة في محافظات بغداد وذي قار وكربلاء وواسط. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أطلق ملثّمون مجهولون النار على المتظاهرين على جسر السِّنَك وفي ساحة الخلاني في بغداد، مما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى، وفقاً للمفوضية العليا العراقية لحقوق الإنسان. وقد أدانت الحكومة هذا الحادث في 7 كانون الأول/ديسمبر. وفي الفترة ما بين 12 و 18 كانون الثاني/يناير، تصاعدت التوترات بين المتظاهرين وقوات الأمن في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية بسبب محاولات إعادة فتح المدارس والجامعات، حيث منع بعض المتظاهرين الطلاب والمعلمين من الوصول إلى المؤسسات التعليمية.

17 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، أغلق المتظاهرون في محافظة ذي قار الطريق السريع بين بغداد والبصرة بصورة مؤقتة، وأمهلوا مجلس النواب أسبوعا للتصديق على قانون الانتخابات الجديد، وتأكيد مواعيد الانتخابات، وتشكيل حكومة جديدة، ونشر نتائج التحقيق في مقتل المتظاهرين في الناصرية. وأعرب المتظاهرون في مناطق أخرى عن مطالب مماثلة. وفي 19 و 20 كانون الثاني/يناير، ولما لم تلبَّ هذه المطالب، حاول المتظاهرون في بغداد والمحافظات الأخرى سد الطرق الرئيسية، بما في ذلك طرق الوصول إلى الموانئ والمرافق النفطية، مما أدى إلى وقوع اشتباكات.

18 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، جرت في بغداد مظاهرة واسعة النطاق ضد الوجود العسكري الأجنبي في العراق دعا إليها مقتدى الصدر. وقبل الحدث، أعرب أعضاء من حركة الاحتجاج المستمرة عن رفضهم لهذه المظاهرة. وعقب الحدث تفرّق الحشد دون وقوع حوادث. بيد أنه في وقت لاحق من المساء اندلعت اشتباكات بين أعضاء من حركة الاحتجاج وقوات الأمن في وسط بغداد. وفي 25 كانون الثاني/يناير، بدأت قوات الأمن بفتح الطرق في بغداد ومواقع الاعتصامات في محافظتي البصرة وذي قار.

19 - وفي إقليم كردستان، وافق مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان في 11 كانون الأول/ديسمبر على مشروع قانون لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية وقدّمه إلى برلمان إقليم كردستان. وتضمّن مشروع القانون سلسلة من التدابير لتحسين الشفافية فيما يتعلّق بمرتبات الموظفين الحكوميين ومعاشاتهم التقاعدية وبدلاتهم. وقرّر برلمان إقليم كردستان إرجاء العطلة البرلمانية لمدة شهر واحد لتسريع إقرار مشروع القانون. وأُقرّ مشروع قانون إصلاح المعاشات التقاعدية بالتالي في 16 كانون الثاني/يناير.

باء - العلاقات بين بغداد وإربيل

20 - أُحرز تقدم محدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن العلاقات بين بغداد وأربيل. وعلى الرغم من الإعلان عن اتفاق أولي بشأن تقاسم النفط والإيرادات في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، لم يقدم الاتفاق بعد إلى مجلس النواب للقراءة الأولى.

21 - وزار رئيس مجلس النواب أربيل في 22 كانون الأول/ديسمبر. والتقى بشكل منفصل كل من رئيس إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، لمناقشة التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة والتشريعات المعروضة أمام مجلسي النواب.

22 - وسافر رئيس الوزراء العراقي إلى أربيل في 11 كانون الثاني/يناير والتقى برئيس إقليم كردستان وبرئيس وزراء إقليم كردستان مسرور بارزاني كل على حدة. وكانت العلاقات المتبادلة والأمن الإقليمي

والتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية من بين المسائل التي نوقشت. كما سافر رئيس الوزراء إلى محافظة السليمانية والتقى بالنائب الأول للأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، كوسرت رسول علي.

جيم – الحالة الأمنية

23 – ظلّت فلول تنظيم الدولة الإسلامية تشنّ هجمات غير متناظرة ومتكررة ضد الشعب العراقي وقوات الأمن العراقية، ولا سيما في مناطق من محافظات الأنبار، وبغداد، وديالى، وإربيل، وكركوك، والموصل، وصلاح الدين. وواصلت قوات الأمن العراقية عملها ضد خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء هذه المناطق. وفي 7 و 29 كانون الأول/ديسمبر على التوالي، أطلقت قوات الأمن العراقية المرحلتين السابعة والثامنة من عملية ''إرادة النصر''، واستهدفت المرحلة السابعة القضاء على فلول تنظيم الدولة الإسلامية في أنحاء من محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين، وهدفت المرحلة الثامنة إلى القيام بعمليات إضافية في تلك المناطق وفي محافظة نينوى. وامتدت العمليات العسكرية أيضا إلى غرب محافظة الأنبار والمناطق الواقعة على طول الحدود بين محافظتي ديالى والسليمانية.

24 – وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أفادت قيادة العمليات المشتركة العراقية عن سقوط صاروخين على قاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين، حيث تشترك القوات الأمريكية والعراقية في المواقع، دون التسبب في وقوع إصابات أو أضرار مادية. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، أبلغت قيادة العمليات المشتركة عن وقوع هجمات بالصواريخ على مجمعات بالقرب من مطار بغداد الدولي، مما أدى إلى إصابة ستة جنود عراقيين. وأُبلغ في 11 كانون الأول/ديسمبر عن سقوط المزيد من الصواريخ بالقرب من محيط المطار. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، أفادت خلية الإعلام الأمني التابعة لمكتب رئيس الوزراء عن سقوط قذائف هاون على القاعدة العسكرية K1 الواقعة على بعد 13 كيلومترا شمال غرب كركوك. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أن هجوما صاروخيا على قاعدة عراقية بالقرب من كركوك ''قد أسفر عن مقتل مواطن أمريكي وإصابة أربعة من أفراد القوات المسلحة الأمريكية واثنين من أفراد قوات الأمن العراقية''. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم. ونفت قوات الحشد الشعبي، في بيان أصدرته في 28 كانون الأول/ديسمبر، ضلوعها في الحادث.

25 – وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، أبلغت قيادة العمليات المشتركة عن شنّ غارات جوية على ثلاثة مواقع لقوات الحشد الشعبي بالقرب من الحدود العراقية السورية في محافظة الأنبار، من بينها مقر كتائب حزب الله، اللواء 45 التابع لقوات الحشد الشعبي. وفي اليوم نفسه، أشارت وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن قوات الولايات المتحدة قد ''شنّت ضربات دفاعية دقيقة ضد خمسة منشآت تابعة لكتائب حزب الله العراقية في العراق [ثلاث] وسوريا [اثنتان]'' ردا على ''الهجمات المتكررة [التي شنتها الجماعة] على القواعد العراقية التي تستضيف قوات التحالف في عملية العزم الصلب''. وأشار البيان أيضا إلى ''[وجوب] وقف [الهجمات] على الولايات المتحدة وقوات التحالف''. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت هيئة الحشد الشعبي أن 25 فردا من أفراد قوات الحشد الشعبي قتلوا وأصيب 51 آخرون بجروح.

26 – وأصدرت القيادة السياسية العراقية بيانات تدين الضربات الجوية. وقد وصفها الناطق باسم رئيس الوزراء في بيان أصدره في 29 كانون الأول/ديسمبر، بأنها ''انتهاك لسيادة العراق''. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس ورئيس مجلس النواب ووزارة الخارجية بيانات وصفت الضربات الجوية بأنها ''انتهاك لسيادة العراق''، ودعت جميع الأطراف إلى ''ممارسة ضبط النفس''، ورفضت ''استخدام

الأراضي العراقية ساحة للصراعات الخارجية''. وصدرت بيانات مماثلة عن مكتب آية الله العظمى علي السيستاني وقادة العديد من الكتل السياسية.

27 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، تجمع المشيّعون، ومعظمهم من صفوف قوات الحشد الشعبي، في بغداد لتشييع ضحايا قتلى الغارات الجوية التي شُنّت في 29 كانون الأول/ديسمبر. وبعد ذلك، دخل المئات ما كان يسمّى سابقا المنطقة الدولية وتجمعوا خارج سفارة الولايات المتحدة احتجاجا. وأُضرمت حرائق بالقرب من الجدار المحيط بالسفارة، ودُمّرت منشآت خارجية، وحاول بعض المتظاهرين دخول المجمع. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ذكر رئيس الوزراء أن قوات الأمن تمنع منعا باتا الهجمات على السفارات والتمثيليات الأجنبية أو مضايقتها، وأن أي أعمال من هذا القبيل ستكون تحت طائلة القانون. وبحلول مساء الأول من كانون الثاني/يناير، كان المتظاهرون قد انسحبوا من محيط السفارة.

28 - وفي 3 كانون الثاني/يناير، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مقتل قائد قوات حرس الثورة الإسلامية، اللواء قاسم سليماني، إثر غارة جوية شُنّت بالقرب من مطار بغداد الدولي. وفي وقت لاحق، تأكّد مقتل نائب مستشار الأمن القومي العراقي ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، جمال آل إبراهيم (المعروف أيضا باسم أبو مهدي المهندس) وآخرين. وذكرت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، في رسالة موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/13)، أن الغارة الجوية شكّلت ''انتهاكا جسيما للمبادئ الأساسية للقانون الدولي''. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 كانون الثاني/يناير موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن، أعربت حكومة العراق عن ''إدانتها، بأشد العبارات الممكنة''، الأعمال ''التي تنتهك سيادة العراق وأحكام القانون الدولي''. وأدانت القيادة السياسية العراقية وآية الله العظمى علي السيستاني، وآخرون، الغارة الجوية ودعوا جميع الأطراف إلى التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس. وذكر مجلس الأمن القومي العراقي أن الغارة الجوية ''خروج عن شروط تواجد القوات الأمريكية'' في العراق. وفي رسالة مؤرخة 8 كانون الثاني/يناير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/20)، ذكرت حكومة الولايات المتحدة أنها ''وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، [...] قد اتّخذت جملةً من التدابير في إطار ممارسة حقّها الطبيعي في الدفاع عن النفس. [...] وقد شملت هذه التدابير عمليةً نُفِّذت في 2 كانون الثاني/يناير 2020 داخل الأراضي العراقية ضدّ عناصر قيادية بفيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري [الإيراني]''. وجاء في الرسالة كذلك أن ''هذه التدابير [أتت] للردّ على سلسلة متصاعدة من الهجمات المسلّحة التي شنّتها في الأشهر الأخيرة جمهورية إيران الإسلامية والميليشيات المدعومة من إيران على قوات الولايات المتحدة''. وفي رسالة مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/81)، رفضت حكومة جمهورية إيران الإسلامية رفضا قاطعا ''الادعاء بأن القوات المسلحة الإيرانية شنّت هجمات مسلحة ضد الولايات المتحدة في عامي 2019 و 2020'' ورفضت رفضا قاطعا ''إسناد إلى إيران أي هجوم مسلح ضد الولايات المتحدة يشنّه أي كيان أو فرد في العراق والمنطقة''. وذكرت الرسالة أيضا أن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر الاحتجاج بالحق في الدفاع عن النفس ''تفسيرا شديد التعسف للقانون الدولي، ولا سيما المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة''.

29 - وفي 5 كانون الثاني/يناير، أعلنت قوة العمل المشتركة المختلطة، المعروفة باسم عملية العزم الصلب، أنه بسبب ''الهجمات المتكررة على القواعد التي تؤوي قواتها''، سيوقف التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنشطته في العراق حتى إشعار آخر. وفي 4 و 5 كانون الثاني/يناير، أُطلقت صواريخ وسقطت داخل ما كان يسمّى سابقا المنطقة الدولية في بغداد أو بالقرب منها.

30 - وفي 8 كانون الثاني/يناير، أفادت حكومة العراق والولايات المتحدة أن جمهورية إيران الإسلامية أطلقت صواريخ على قواعد عسكرية تستضيف قوات الولايات المتحدة في محافظتي الأنبار وأربيل. وذكرت خلية الإعلام الأمني التابعة لمكتب رئيس الوزراء أن ما مجموعه 23 صاروخا سقطت في العراق، على قاعدة عين الأسد الجوية، وإلى الغرب من مدينة هيت في محافظة الأنبار، وفي موقعين في أربيل. وأكد متحدث باسم رئيس الوزراء عدم وقوع إصابات وأن حكومة جمهورية إيران الإسلامية قد أبلغته مسبقا بذلك. وفي 8 كانون الثاني/يناير أيضا، ذكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، جواد ظريف، أن الضربات الصاروخية ''اختتمت'' ''الإجراءات المتناسبة'' التي اتّخذها البلد ''في إطار الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة''. وأكّد الرئيس الأمريكي في اليوم نفسه، أنه لم تقع إصابات في صفوف الأمريكيين. بيد أنه في تحديث نُشر في 24 كانون الثاني/يناير، أفادت وزارة دفاع الولايات المتحدة بأن عددا من الأفراد في الخدمة قد شُخّصوا بـ ''إصابات دماغية رضخية'' وقد احتاج بعضهم إلى دخول المستشفى.

31 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/26)، قالت حكومة العراق إن الهجوم بالقذائف ''خرق لسيادة العراق [...] وانتهاك لمبادئ القانون الدولي''. وكذلك دعا الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزارة الخارجية، وآخرين، جميع الأطراف إلى منع المزيد من التصعيد. وقد وصفت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، في رسالة مؤرخة 16 كانون الثاني/يناير موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/44)، الضربة الجوية بأنها كانت ''ردا مدروسا ومتناسبا، في أطار ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس''.

32 - وأفادت خلية الإعلام الأمني بأن قاعدة بلد الجوية قد استُهدفت مرة أخرى في 12 كانون الثاني/يناير، حيث سقطت عليها ثمانية صواريخ من دون وقوع إصابات. وكذلك أفادت خلية الإعلام الأمني في 14 كانون الثاني/يناير عن شنّ هجوم صاروخي على معسكر التاجي للتدريب شمال بغداد، من دون وقوع إصابات مرة أخرى. ويستضيف المخيم قوات التحالف.

33 - وفي وقت مبكر من يوم 21 كانون الثاني/يناير، أفادت خلية الإعلام الأمني عن سقوط ثلاثة صواريخ بالقرب من سفارة الولايات المتحدة في ما كان يسمّى سابقا المنطقة الدولية في بغداد. وفي اليوم نفسه، أدان رئيس الوزراء بشدة الهجوم باعتباره ''تعرّضا لممثلية أجنبية في العراق'' وأوعز إلى قيادة عمليات بغداد ببدء تحقيق، وفقا لبيان صادر عن المتحدث باسمه. ولم ترِد أنباء عن سقوط ضحايا.

34 - وفي مساء يوم 26 كانون الثاني/يناير، أفادت خلية الإعلام الأمني عن سقوط خمسة صواريخ داخل ما كان يسمّى سابقا المنطقة الدولية. وبعد ذلك بوقت قصير، لاحظ رئيس الوزراء أن عددا من الصواريخ سقط داخل مجمع سفارة الولايات المتحدة. وفي وقت لاحق، أصدر رئيس الوزراء بيانا أدان فيه الحادث الذي وصفه بأنه أعمال ''خارجة عن القانون [...] تضعف الدولة وتمس بسيادتها وبحرمة البعثات الدبلوماسية الموجودة على أرضها''. ووفقا للبيان، أوعز رئيس الوزراء إلى قوات الأمن بالتحقيق في الحادث واعتقال المسؤولين عنه. وفي مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء في 27 كانون الثاني/يناير، أعرب وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو عن تقديره لالتزام حكومة العراق بتعزيز أمن موظفي الولايات المتحدة والمنشآت الدبلوماسية وتقديم الجناة إلى العدالة. وأفادت وزارة خارجية الولايات المتحدة عن وقوع إصابة واحدة.

35 - وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أفادت وزارة الدفاع الوطني لتركيا عن اســـتمرار العمليات العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

36 - واصـــل العراق بذل الجهود الرامية إلى إقامة علاقات أقوى مع جيرانه وتنويع شـراكاته الإقليمية. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، التقى وزير الخارجية محمد علي الحكيم نظراءه من الأردن ولبنان وتركيا على هامش المنتدى العالمي للاجئين المعقود في بازل، سويسرا، لمناقشة سبل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وتعزيزه.

37 - وفي الفترة من 21 إلى 24 كانون الثاني/يناير، حضـــر رئيس العراق المنتدى الاقتصـــادي العالمي في دافوس، سويسرا، والتقى بنظرائه من الأردن، وإستونيا، وألمانيا، وهولندا، والولايات المتحدة إلى جانب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ. وحضر المنتدى أيضا رئيس إقليم كردستان. وفي 25 كانون الثاني/يناير، زار رئيس العراق الكرسي الرسولي وإيطاليا.

38 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، ســـافر رئيس مجلس النواب إلى الأردن لمناقشـــة العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية.

39 - وفي اللقاءات مع الشـخصـيات الرفيعة المسـتوى التالية التي زارت العراق ركّزت المناقشـات على تعزيز العلاقات الثنائية وعلى التطورات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية، في جملة أمور، من بينها أيضا اسـتمرار التعاون في سـبيل مكافحة تنظيم الدولة الإسـلامية: في 17 كانون الأول/ديسـمبر، الحاكم العام لأستراليا؛ ديفيد هيرلي، وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في الولايات المتحدة ديفيد هيل؛ وفي 9 كانون الثاني/يناير، وزير خارجية تركيا مولود تشـــاووش أوغلو؛ وفي 14 كانون الثاني/يناير، المدير العام الســـياســـي لوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا، فيليب أكرمان؛ وفي 15 كانون الثاني/يناير، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني؛ وفي 18 كانون الثاني/يناير، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن أيمن الصفدي.

40 - أما المكالمات الهاتفية، فقد تضـــمّنت اتصـــالا بين رئيس العراق ونائب رئيس الولايات المتحدة، مايكل بنس، في 11 كانون الأول/ديسمبر؛ واتصالا بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر، في 16 كانون الأول/ديســـمبر؛ واتصـــالا بين رئيس الوزراء ورئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، في 31 كانون الأول/ديسـمبر، إضـافة إلى مكالمات عديدة بين المسـؤولين العراقيين الرفيعي المسـتوى ووزير خارجية الولايات المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك بخصوص حماية البعثات الدبلوماسية.

41 - وفي 31 كانون الأول/ديسـمبر، تحدّث رئيس العراق مع أمير قطر، الشـيخ تميم بن حمد آل ثاني، وفي 5 كانون الثاني/يناير، تحدّث رئيس الوزراء مع وزير خارجية فرنسا جان إيف لو دريان.

42 - وخلال شـــهر كانون الثاني/يناير، عمل الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب مع الشـــركاء الإقليميين والدوليين للدعوة إلى وقف التصـعيد، مؤكدين من جديد ضـرورة احترام سـيادة العراق. وأجرى رئيس الوزراء محادثات هاتفية مع عدد من الدول الشـريكة لمناقشـة قرار مجلس النواب الصـادر في 5 كانون الثاني/يناير بشأن وجود القوات الأجنبية في العراق، بما في ذلك وجود قوات من الأردن، وألمانيا، والسويد، وفرنسـا، وكندا، والمملكة العربية السـعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، وهولندا،

والولايات المتحدة. وتحدّث رئيس الوزراء أيضا مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل.

43 - وفي 7 كانون الثاني/يناير، تحدّث رئيس مجلس النواب مع كل من وزير خارجية كندا فرانسوا فيليب شامباني ورئيس مجلس النواب في تركيا مصطفى شنطوب بشأن قضايا مشتركة، من بينها التطورات في العراق.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

44 - شاركت الممثلة الخاصة في محادثات مكثّفة مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، من بينها الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، والزعماء السياسيون، ومجلس القضاء الأعلى، ومجموعات مختلفة من المتظاهرين السلميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والسلطات الدينية، وممثلو النقابات وذلك لمناقشة مطالبهم وتحديد الحلول الممكنة. وناقشت أيضا التدابير القصيرة والمتوسطة الأجل المقترحة في وثيقة ”الخطوات التالية“ المؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر، التي تركز على الإصلاح الانتخابي، وإصلاح قطاع الأمن، وجهود مكافحة الفساد، والمراجعة الدستورية، وسنّ عدد من القوانين المعلقة التي من شأنها أن تعزّز الحكم الرشيد والتنويع الاقتصادي وإعادة الإعمار، من بين أمور أخرى. وأدانت الممثلة الخاصة مرارا وتكرارا تخويف المتظاهرين العزل واختطافهم واعتقالهم غير المشروع وقتلهم، وحثّت السلطات العراقية على حماية المتظاهرين والمضي قدما في تلبية مطالب الشعب بتنفيذ الإصلاحات.

45 - وعقدت الممثلة الخاصة أيضا اجتماعات متعددة مع قيادة العراق والبرلمانيين لمناقشة الإصلاحات الانتخابية. وخلال المناقشات المتعلقة بقانون الانتخابات الجديد المقدّم إلى مجلس، أكّدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لتقديم المشورة الانتخابية والدعم التقني، بما في ذلك معلومات عن فضلى الممارسات الدولية.. وحثّت البرلمانيين على إدراج أحكام في القانون الجديد تعزّز مطالب ناخبيهم بإجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة وشاملة وتشاركية. وعقب استقالة رئيس الوزراء، اجتمعت الممثلة الخاصة مع القادة السياسيين العراقيين، وشددت على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما في حل المأزق السياسي بشأن تسمية مرشّح لمنصب رئيس الوزراء الجديد في إطار الدستور.

46 - وفي أعقاب القرار الذي اتّخذه مجلس النواب في 5 كانون الثاني/يناير بشأن وجود القوات الأجنبية في العراق، اجتمعت ممثلتي الخاصة مع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب لمناقشة الأثر المحتمل لقرار إنهاء وجود القوات الأجنبية، بما في ذلك أثره على استمرار مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي حين شدّدت الممثلة الخاصة على أهمية وحدة العراق وسيادته، حثّت جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واستئناف الحوار بوصفه الوسيلة الوحيدة لبناء الاستقرار وتعزيز القدرة على المجابهة وإحلال السلام في العراق وخارجه.

47 - وفي السياق نفسه، سافرت الممثلة الخاصة إلى أربيل في 13 كانون الثاني/يناير، حيث التقت برئيس إقليم كردستان ورئيس الوزراء الإقليم، وناقشت المسائل الأمنية والاقتصادية الداخلية، فضلا عن التطورات السياسية في البلاد والمنطقة.

48 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، سافرت الممثلة الخاصة إلى الدوحة حيث استقبلها نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، وناقشت معه الحالة في العراق والتطورات الإقليمية ذات الصلة.

49 - وزارت نائبة الممثلة الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية البصرة في 11 كانون الأول/ديسمبر حيث التقت بمسؤولين محليين لمناقشة رد قوات الأمن على الاحتجاجات العامة الجارية في الجنوب. كما التقت بنشطاء المجتمع المدني وزعماء العشائر لمناقشة مطالب المتظاهرين، وحل المأزق السياسي القائم، وإشراك الناخبين في الانتخابات المقبلة، وبناء التماسك الاجتماعي والإدماج في المحافظات الجنوبية.

50 - وواصلت نائبة الممثلة الخاصة رئاسة حلقات العمل في جميع أنحاء العراق للناشطين المدنيين الشباب، التي نظّمتها البعثة بالتعاون مع اللجنة العليا للتعايش والسلم المجتمعي التابعة لمكتب رئيس الوزراء وجمعية الأمل العراقية. وفي حلقة عمل أُجريت في تكريت، بمحافظة صلاح الدين، في 21 كانون الأول/ديسمبر، اغتنم ممثلو الشباب المحليون فرصة حضور كبار الشخصيات السياسية المحلية لمناقشة الحلول التي يقترحونها للتصدي للتحديات التي يواجهها بلدهم.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة مشاورات مع المجموعة الاستشارية النسائية للمصالحة والسياسة في العراق لالتماس مساهمته في استعراض الحكومة الجاري للدستور. واقترحت المجموعة الاستشارية النسائية إدراج مادة في الدستور تضمن تمثيل المرأة على جميع مستويات الحكم وفي المؤسسات المستقلة من خلال نظام حصص، من بين اقتراحات أخرى، وفقا لمبدأ الشمول الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي اتفاقية العراق دولة طرف فيها. ووفقا للمادة 49 من الدستور الحالي، لا ينطبق حكم الحصة البالغة 25 في المائة إلا على تمثيل المرأة في مجلس النواب.

باء - المساعدة الانتخابية

52 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثّفت البعثة تعاونها مع مجلس النواب ولجنته القانونية في ظلّ استمرار المداولات بشأن التغييرات المقترح إدخالها على قانون الانتخابات المقدّم إلى مجلس النواب وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقدّم مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة المساعدة التقنية والمشورة إلى اللجنة القانونية البرلمانية بشأن أفضل الممارسات للإصلاح الانتخابي وإعادة تنظيم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وناقشت ممثلتي الخاصة أيضا الإصلاح الانتخابي مع رئيس مجلس النواب ومختلف القادة السياسيين. واجتمعت نائبة ممثلتي الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية مع أعضاء مجلس النواب لمناقشة مشروع التشريع الانتخابي وتقديم الأمم المتحدة للمساعدة التقنية في العمليات الانتخابية المقبلة.

53 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أقرّ مجلس النواب قانونا جديدا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ينص على تعيين تسعة مفوضين انتخابيين، من بينهم امرأة واحدة. وجميع المفوضين من القضاة (يعيّن مجلس القضاء الأعلى خمسة منهم، ويعيّن مجلس الشورى اثنان، ويعيّن مجلس القضاء لإقليم كردستان اثنان). وينصّ القانون أيضا على تعيين مسؤولين جدد غير متحزبين لشغل مناصب متوسطة ورفيعة المستوى في المفوضية المعاد تشكيلها. وعُيّنت المفوضة الانتخابية رئيسة تنفيذية جديدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

54 – وفي أعقاب مداولات ومفاوضات مطولة بين الكتل السياسية، وافق مجلس النواب على قانون الانتخابات الجديد المقدّم إليه في 24 كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن ينص القانون على نظام انتخابي جديد (نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل على أساس الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات الفرعية، وتخصيص مقاعد للمرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات). غير أن النص النهائي للقانون لم يصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم – الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون

55 – أصدر مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة تقريريه الخاصين الثاني والثالث بشأن الاحتجاجات العامة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر و 11 كانون الأول/ديسمبر، على التوالي. وأشار التقرير الثالث، الذي يغطي الفترة من 5 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، إلى استمرار حدوث انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات الجارية، من بينها: عمليات القتل، واستخدام القوة المفرط، وحالات الاختفاء، إلى جانب سوء المعاملة وانتهاكات الحقوق الإجرائية للمتظاهرين المعتقلين. وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 26 كانون الثاني/يناير، أدّت أعمال عنف متصلة بالاحتجاجات إلى مقتل ما لا يقل عن 467 شخصا وإصابة ما لا يقل عن 131 9 شخصا بسبب قنابل الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية والشظايا. وقد تتجاوز أعداد المصابين 000 21 شخص، إذا ما حُسب معهم المصابون من جراء فرط استنشاق الغاز المسيل للدموع.

56 – وطوال الاحتجاجات، ظلّت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن عمليات قتل للناشطين والصحفيين المشاركين في الاحتجاجات، قام بها مسلحون مجهولون وُصفوا بأنهم: ”ميليشيا“، أو ”أطراف ثالثة مجهولة“، أو ”كيانات مسلحة“، أو ”خارجون عن القانون“ أو ”مفسدون“. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أنشأت الحكومة لجنة لاستعراض الادعاءات المتعلقة بعمليات القتل والاختفاء. وعلى الرغم من إجراء بعض التحقيقات، لم تعلن بعد أي معلومات عن النتائج أو الخطوات المتعلقة بالمحاسبة.

57 – ووثّقت البعثة أيضا التهديدات الموجّهة ضد الناشطين والمتظاهرين البارزين وحالات الاختفاء. ومنذ بداية الاحتجاجات، تلقّت البعثة تقارير موثوقة تفيد بأن قوات الأمن العراقية اعتقلت واحتجزت آلاف المتظاهرين، عامة دون أمر قضائي، وفي الغالب دون أن توفر للمعتقلين وسائل الاتصال بأسرهم أو بمحامي الدفاع، مما أثار مخاوف من عزل المعتقلين أو اختفائهم. وفي محافظات بابل والبصرة وذي قار وكربلاء وميسان والمثنى، ظلّت معظم المدارس والجامعات مغلقة منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عقب الإضرابات ودعوات المتظاهرين إلى إغلاق المدارس.

58 – وواصلت النساء مشاركتهن في المظاهرات الجارية من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق، على أمل أن تحققن تمثيلا أكثر توازنا ومغزى في الحياة السياسية والاقتصادية، وحثثن على اتخاذ تدابير للإصلاح لصالح المرأة أيضا، ولا سيما اللائي ينتمين إلى الفئات الضعيفة والفقيرة.

59 – وفي أعقاب عملية رصد المحاكمات التي أجريت في فترات الإبلاغ السابقة، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في 28 كانون الثاني/يناير، تقريرا بعنوان: ”حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والآثار المترتبة على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب مرحلة ”داعش““. وأوجز التقرير النتائج الرئيسية المستندة إلى

المعلومات التي جُمعت من 794 جلسة استماع جنائية، وقدّم توصيات إلى الحكومة تهدف إلى تعزيز إجراءات العدالة الجنائية وضماناتها.

60 - وبموافقة وزارة العدل، أجرى مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة 16 زيارة لأماكن الاحتجاز وأجرى مقابلات مع 31 محتجزا في إطار برنامجه لرصد الاحتجاز، الذي نُفّذ في جميع أنحاء العراق. ويهدف نشاط الرصد هذا إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز ومنعهما، من خلال توصيات محددة الهدف تستند إلى جمع وتحليل معلومات موثوقة تم الحصول عليها خلال الزيارات. وبالتوازي مع ذلك، قُدّم تقرير الحكومة عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى لجنة مناهضة التعذيب في 2019، كجزء من دورة الإبلاغ الثانية.

61 - ونُشر تقريري عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق (S/2019/984) وناقشه فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في 8 كانون الثاني/يناير 2020. ويعرض التقرير تفاصيل عن ستة انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد 114 2 طفلا تم التحقق منها خلال الفترة من تموز/يوليه 2015 إلى تموز/يوليه 2019، ويشير إلى ارتفاع مثير للقلق في مستوى الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

62 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، وبمناسبة اليوم الدولي للتعليم، جمعت الأمم المتحدة في العراق مدرّسين ومسؤولين حكوميين وطلاب في محافظة نينوى لمناقشة العقبات القائمة في سبيل تحسين فرص حصول الأطفال على التعليم، ولا سيما أولئك الذين عاشوا في مناطق كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

63 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، اكتُشفت مقبرة جماعية في منطقة سيطرة الصقور في الفلوجة بمحافظة الأنبار. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أصدر أحد قضاة لجنة شؤون المقابر الجماعية في محافظة الأنبار أمرا بالحفاظ على الموقع وحمايته وتأجيل استخراج الجثث بسبب قيود تقنية.

64 - واحتفالا بيوم حقوق الإنسان، نظّمت البعثة مناسبات في جميع أنحاء العراق في 10 كانون الأول/ديسمبر. وفي أطار الموضوع العالمي لعام 2019 ''الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان''، يسّرت البعثة إجراء مناسبات في بغداد وكركوك والبصرة والموصل بمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الشباب في هذا المجال. وفي أربيل، وزّعت البعثة نحو 660 كتيبا تتضمّن المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التسع بلغة السورانية الكردية، وهي أول ترجمة معروفة لهذه النصوص بهذه اللغة.

65 - وفي يوم حقوق الإنسان أيضا، خاطبت نائبة ممثلتي الخاصة الزعماء السياسيين والناشطات في حلبجة، بإقليم كردستان، بمناسبة اختتام حملة الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وفي معرض التفكير في العنف الجنساني المرتكب ضد النساء والفتيات في العراق، أشادت بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني لدعم سن تشريعات لمكافحة العنف العائلي لم تقدم بعد إلى مجلس النواب للموافقة عليها.

66 - وفي إطار مبادرة عالمية للجنة حقوق الإنسان المنشأة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جمعت البعثة في 26 كانون الأول/ديسمبر 15 ناشطا شابا (تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاما) لمناقشة مشروع التعليق العام رقم 37 للجنة حقوق الإنسان بشأن الحق في التجمع

السلمي، المتعلّق بتفسير المادة 21 من العهد. وستسهم أفكارهم في إثراء صياغة التعليق العام رقم 37، الذي يتوقع الانتهاء منه في عام 2020.

دال – المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

67 – في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان عدد النازحين في العراق لا يزال يناهز 1,4 مليون شخص. وقد عاد زهاء 4,6 ملايين شخص إلى ديارهم بعد أن تسبّب تنظيم الدولة الإسلامية في نزوحهم، ولكن لا تزال استدامة عودة البعض منهم موضع شك، ولم تبلغ المكاسب الإنمائية المحققة الأهداف المتوقعة. وخلال عام 2019، تمكّن الشركاء في المجال الإنساني من تقديم المساعدة بشكل أو بآخر إلى ما يزيد قليلا على 1,5 مليون شخص، أو 85 في المائة من أصل 1,75 مليون شخص استهدفتهم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019. وتعمل أكثر من 100 جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني في 300 1 موقع في جميع أنحاء العراق، وهو ما يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا عن النطاق الجغرافي الذي كانت موجودة فيه منذ بداية 2019، مما يعكس توسّع الأولويات التي تتجاوز النازحين في المخيمات بعد أن كانوا محور التركيز في الفترة 2017-2018. واجتذبت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 تمويلا قدره 641 مليون دولار، أو 92 في المائة من المبلغ المطلوب وقدره 701 مليون دولار. وتسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 إلى الحصول على 520 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الحادة لنحو 1,77 مليون شخص من النازحين في المخيمات، والنازحين من خارج المخيمات، والعائدين في المناطق الشديدة الخطورة.

68 – وعلى الرغم من النجاحات الملحوظة التي تحققت خلال عام 2019، تأثرت العمليات الإنسانية في العراق تأثرا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالاحتجاجات، حيث قيّد حظر التجول المحلي الذي فرضته الحكومة والتحديات التشغيلية والأمنية الأخرى تحركات وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

69 – وتوقّف التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والوزارات الاتحادية المعنية بصورة دورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأضرّ تعطيل التنسيق بالعمليات الإنسانية بوجه خاص، حيث توقفت آلية منح تراخيص الدخول للمنظمات غير الحكومية، دون وضع إجراءات بديلة. وحتى منتصف كانون الثاني/يناير، لم يكن لدى المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق وسيلة مأذون لها مركزيا للمرور عبر نقاط التفتيش وتنفيذ برامج إيصال المعونة الحيوية. وبذلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاؤها جهودا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإيجاد حلول محلية لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

70 – وعلى الرغم من التحديات التشغيلية والأمنية، واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود المبذولة في المجالين الإنساني والإنمائي في العراق، الذي استقبل أيضا أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى 26 كانون الأول/ديسمبر، وصل إلى العراق ما مجموعه 776 18 فردا من الجمهورية العربية السورية، معظمهم إلى إقليم كردستان.

71 – وفي أعقاب أنشطة الدعوة المكثفة التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصلت اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في العراق التابعة لوزارة الداخلية، الكيان التابع للحكومة الاتحادية المكلّف بتسجيل اللاجئين وتوثيقهم في العراق، عملية تسجيل اللاجئين السوريين في المحافظات الوسطى والجنوبية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

72 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل الشركاء في المجال الإنساني في العراق جهودا لتقديم المساعدة لأسر النازحين لتخطي فصل الشتاء. وحددت مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية 000 84 أسرة من أسر النازحين محتاجة إلى الدعم في مجال المساعدة الشتوية. وقدّم الشركاء في مجال العمل الإنساني عدّة الشتاء الأساسية، فضلا عن الملابس الشتوية للأطفال، ومجموعات أدوات لتهيئة الملاجئ وعزلها بشكل سليم عن العوامل الجوية للأشخاص الذين يعيشون في مأوي وخيام مؤقتة. وقدمت السلطات الحكومية أيضا الكيروسين والملابس والخيام.

73 – وواصلت الأمم المتحدة دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز 19 مشروعا من خلال آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري. وشملت المشاريع المنجزة أربعة مشاريع من مشاريع النقدية مقابل العمل، ثلاثة منها في محافظة نينوى وواحد في محافظة كركوك، ووفّرت جميعها فرص كسب الرزق لـ 918 شخصا، من بينهم 320 امرأة. واكتمل أيضا إصلاح 647 وحدة سكنية في غرب الموصل. وحتى الآن، أُنجز بنجاح، بفضل الآلية، إصلاح 946 22 منزلا في محافظتي الأنبار ونينوى.

74 – وفي عام 2019، تلقّت الآلية مساهمات بقيمة 260 مليون دولار. وقد أنجزت حتى الآن ما مجموعه 304 2 مشاريع في المحافظات الخمس في العراق التي كانت خاضعة سابقا لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين). وبشكل عام، قدّمت الآلية أعلى مستوى من المساعدات المالية في عام 2019، حيث بلغت الأموال التي صُرفت نحو 272,4 مليون دولار، بما يشمل التمويل الذي وردها عن السنوات السابقة. ويبلغ النقص في تمويل الآلية نحو 205 ملايين دولار من أصل مجموع احتياجات قدره 1,38 مليون دولار.

75 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الأمم المتحدة جهودها المبذولة لدعم القدرات الوطنية في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق. ففي كانون الأول/ديسمبر، أُنجز بنجاح مشروع لتوظيف ''أفرقة مختلطة'' في مجال إدارة مخاطر المتفجرات، يتألف من نساء ورجال، من الأيزيديين والمسلمين، في سنجار، بمحافظة نينوى. واستنادا إلى نجاح هذا المشروع، وضعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نموذجا تشغيليا جديدا يعطي الأولوية للمسؤولية الوطنية ولنُهج أكثر فعالية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

76 – وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، وقّعت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وممثلو رابطات أرباب العمل ورابطات العمال على أول ''برنامج قطري للعمل اللائق'' في العراق في احتفال أقيم في بغداد. ويدعم البرنامج، الذي سيستمر من عام 2019 إلى عام 2023، المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز العمل اللائق وتعزيز قدرة البلد على تعميم العمل اللائق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار هذا البرنامج، ستعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومة ومع رابطات العمال ورابطات أرباب العمل لدعم المبادرات الوطنية الرامية إلى إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص، الذي سيدعم بدوره إيجاد فرص العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومنع عمل الأطفال والقضاء عليه، وتحسين الحوار الاجتماعي من أجل تعزيز الحقوق في مكان العمل.

77 – وقدّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية الدعم إلى وزارة التخطيط خلال الفترة المشمولة بالتقرير ابتغاء تعزيز القياس المنتظم لفقر الأطفال ووضع مؤشر وطني متعدد الأبعاد للفقر. وسوف

يُستخدم هذا المؤشر للاسترشاد به في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر في العراق وبوصفه أداة لتوجيه الإنفاق الاجتماعي الحكومي من أجل التصدي بشكل أفضل للفقر وعدم المساواة. ولتحقيق هذه الغاية، نفّذت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية وشركة زين للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، نموذجا ابتكاريا لوضع تقدير للفقر ورسم خريطة له باستخدام بيانات الهواتف المحمولة والصور الساتلية، يهدف إلى توفير تقديرات عن حالة الفقر في الوقت الحقيقي للاسترشاد بها للتصدي لحالات الطوارئ.

78 - وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورة وطنية لأصحاب المصلحة لاستكشاف الفرص المتاحة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن في العراق؛ ووضع خريطة طريق لمسارات العمل في المستقبل. وحضر هذه المشاورة، التي جرت يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر في أربيل، 40 ممثلا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والشباب من مختلف أنحاء العراق. ونتيجة لذلك، سيتم تشكيل ائتلاف معني بالشباب والسلام والأمن يضم منظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والكيانات الحكومية المعنية.

79 - وقام الصندوق أيضا بتدريب 268 شابا على منع التطرف العنيف وبناء السلام في عشر محافظات، وتعلموا مهارات التيسير العملية في مجال منع نشوب النزاعات ووقوع أعمال العنف، وتصميم الحملات المعنية بمنع التطرف العنيف وتنفيذها. وشارك زهاء 349 1 شابا في أنشطة منع التطرف العنيف التي تعزز التسامح والسلام بين الشباب وتزوّدهم بالتقنيات اللازمة لمعالجة قضايا متعلّقة بمنع التطرف العنيف. وكذلك وضع المشاركون خطط عمل بشأن منع التطرف العنيف لمحافظات الأنبار وبغداد وديالى والنجف، وستنفّذ هذه الخطط في عام 2020.

80 - ووضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مواد تدريبية جديدة بشأن منع التطرف العنيف من خلال التعليم لفائدة مديري المدارس الابتدائية والمدرسين والآباء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل على التدريب في مجال منع التطرف العنيف من خلال التعليم 78 معلما ومديرا، وسبعة ناظرين، وثلاثة مسؤولين من مديرية التعليم في نينوى. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، التحق 300 من الآباء ببرامج تدريبية في الموصل.

81 - واستأنف برنامج الأغذية العالمي في أواخر كانون الأول/ديسمبر، تنفيذ برنامج يركّز على التغذية المدرسية بعد أن عُلّق في حزيران/يونيه 2018 ريثما يتم تعيين وزير التربية، واستمرّ تعليقه بسبب ما أعقب ذلك من اضطرابات مدنية أعاقت وصول التلاميذ والموظفين إلى المدارس. وسيستفيد من برنامج التغذية المدرسية نحو 000 300 طفل في 200 1 مدرسة في 11 محافظة. وقد موّلت حكومة اليابان هذا البرنامج بالكامل.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

82 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن في العراق رصد التطورات في جميع أنحاء البلد ونفّذت تدابير لإدارة المخاطر الأمنية بغية تمكين الأمم المتحدة من مواصلة عملياتها. وأصدرت تحذيرات وتنبيهات أمنية منتظمة لإعلام موظفي الأمم المتحدة بالتدابير الوقائية. فقد زاد خطر

إلحاق أضـرار تبعية بمجمعات الأمم المتحدة في بغداد بسـبب قربها من مواقع الاحتجاج الرئيسـية حيث أصابت رصاصات طائشة مجمع الأمم المتحدة، دون التسبب في وقوع إصابات أو أضرار مادية.

83 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، فرضـت حكومة العراق قيودا على وصـول العامة إلى ما كان يسـمّى سـابقا المنطقة الدولية. وتم تعزيز محيط مجمعات الأمم المتحدة في بغداد ونقاط الوصـول إليها. ووقعت حوادث إطلاق نار غير مباشـرة على ما كان يسـمّى سـابقا المنطقة الدولية في 4 و 5 و 8 و 21 و 26 كانون الثاني/يناير.

84 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت إدارة شؤون السلامة والأمن الدعم لما متوسطه 65 بعثة ميدانية يوميا في جميع أنحاء البلد، تراوحت مستويات المخاطر المقدرة لها من متوسطة إلى عالية. وضَمِن التنسـيقُ الوثيق مع الحكومة المضـيفة التدفقَ السـليم للمعلومات والدعم الأمني اللازم لعمليات الأمم المتحدة.

85 - وواصـلت البعثة أيضـا تقديم الدعم اللوجسـتي والإداري إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسـاءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام في تنفيذ الولاية التي أُنيطت به.

رابعا - ملاحظات

86 - يسـاورني قلق بالغ من أثر التوترات الإقليمية المتزايدة على العراق. فقد أحرز العراق، بمسـاعدة المجتمع الدولي، تقدما كبيرا في التغلب على التهديد الذي يشـكّله تنظيم الدولة الإسـلامية، مما مكن البلد من تركيز المزيد من الموارد على تعزيز الاسـتقرار وإعادة الإعمار والتنمية وعلى تمتين علاقاته مع البلدان في المنطقة. بيد أن الطريق نحو تحقيق قدر أكبر من الاسـتقرار في العراق لا يزال يتخللها عدد من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية عليه تجاوزها. ونتيجة لذلك، لا يستطيع البلد تحمل أي عمل قد يهدد بتقويض انتعاشه الهش.

87 - وهذا هو الوقت الذي ينبغي فيه أن يمارس جميع أصحاب المصلحة أقصى درجات ضبط النفس وأن يستكشفوا السبل للحوار السلمي والمفاوضات ولتجديد التعاون الإقليمي والدولي. ولذلك، أناشد جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين العمل مع حكومة العراق والحفاظ على التزامهم بدعم العراق في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، بوصفهما العنصر الرئيسي للاستقرار السياسي في العراق والمنطقة. فالشعب العراقي يستحق مستقبلا يسوده السلام والرخاء والكرامة.

88 - ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسـان في سـياق المظاهرات الجارية تشـكل مصـدر قلق بالغ. ولذلك، أحث جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن أعمال العنف، وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيقات جادة في جميع أعمال العنف المرتكبة على وجه السرعة. فالمساءلة ذات أهمية قصوى. واستمرار الإفلات من العقاب سـيؤدي إلى مزيد من الاسـتياء. وسـتكون عمليات المسـاءلة المحايدة والشـفافة عن الجرائم المرتكبة في أي سياق حاسمة في تعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي. وأذكّر أيضا السلطات العراقية بالتزامها بحماية المتظاهرين السلميين، والمنشآت الدبلوماسية والقنصلية والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين، والممتلكات العامة والخاصة.

89 – فبناء عراق مستقر وآمن ومزدهر يستلزم وجود حكومة فعالة وخاضعة للمساءلة، ملتزمة بسيادة القانون، والتصدي للفساد، وتعزيز المؤسسات الحكومية التي تمتلك مقومات البقاء وتلبي الاحتياجات. وآمل أن يؤدي تعيين رئيس وزراء جديد إلى تشكيل حكومة تكون قادرة على اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لوضع إصلاحات تلبي تطلعات الشعب العراقي وتنفيذها.

90 – ولا يزال دعم العمليات الإنسانية في العراق أمرا حاسما. إذ يقدّر الشركاء في المجال الإنساني أن 4,1 مليون شخص في العراق سيحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في عام 2020، من بينهم 1,8 مليون شخص سيكونون في حاجة ماسة إليها. وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد حل للقيود المفروضة على إيصال المساعدات التي تواجه الشركاء في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من الوصول إلى المحتاجين. وأشجع أيضا الدول الأعضاء على المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام 2020، التي تسعى إلى الحصول على 520 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الحادة لما يقارب 1,77 مليون شخص من النازحين في المخيمات، والنازحين من خارج المخيمات، والعائدين في المناطق الشديدة الخطورة.

91 – والاتفاق المبدئي بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بشأن النفط وتقاسم الإيرادات أمر مشجع. وتبيّن عملية التفاوض أن كلا الطرفين يمكن أن يحلا المسائل المعلقة عن طريق الحوار والتفاوض. وأشجع الطرفين على إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاق دون مزيد من التأخير وعلى المضي قدما في معالجة المسائل المعلقة الأخرى، بما في ذلك ما يتّصل منها بالهياكل والإدارات الأمنية في كركوك وسنجار.

92 – وينبغي مواصلة الجهود الحالية لكفالة إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة وتشاركية. فالمشاركة السياسية الشاملة أمر أساسي خلال هذا الوقت الحافل بالتحديات. وأرحب باعتماد القانون المتعلق بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتعيين امرأة رئيسة تنفيذية للمفوضية. وأشجع مجلس النواب على التعجيل بنشر النص النهائي لقانون الانتخابات الجديد في المجلس وتوضيح المسائل المعلقة. وتكرر الأمم المتحدة الإعراب عن استعدادها لمواصلة العمل مع حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل تعزيز القدرات الانتخابية. وفي الوقت نفسه، أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم، بما في ذلك عن طريق تخصيص مزيد من الموارد للمساعدة الانتخابية، لكفالة نجاح عملية الإصلاح الانتخابي في البلد.

93 – أما مساهمة المرأة في مناقشات الإصلاح الجارية فليست دافعا هاما للنهوض بحقوق المرأة فحسب، بل هي أيضا ضرورية لاتخاذ قرارات أكثر توازنا تعود بالفائدة على جميع العراقيين.

94 – وأرحّب بتعاون مجلس القضاء الأعلى في تيسير برنامج البعثة لمراقبة المحاكمات. فمن أجل القيام بتلبية احتياجات الضحايا وأسرهم من حيث تحقيق العدالة والمساءلة والجبر، أكرر تأكيد الضرورة الحيوية لإجراء محاكمات عادلة، بما يتمشّى مع الإطار القانوني الوطني للعراق والتزاماته بموجب القانون الدولي.

95 – وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاصة للعراق، جانين هينس – بلاشارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم المستمر لتنفيذ ولاية المنظمة في ظل ظروف صعبة. وتظلّ الأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويا بدعم العراق في بناء بلد يسوده السلام والعدل والرخاء.
